

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٣٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ بشأن الإدارة العامة والتنمية،

وإذ تشير كذلك إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٥/١٩٩٦ المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦،

وإذ تضع في اعتبارها سرعة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية والترابط فيما بينها، وما يترتب عليها من آثار بالنسبة إلى جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، والأهمية الحاسمة لتحسين كفاءة وفعالية المؤسسات العامة والإجراءات الإدارية، ولوجود إدارة مالية سليمة بغية تسخير هذه التحديات لدعم التنمية المستدامة في جميع البلدان،

وإذ تؤكد أن للدول الحق والمسؤولية السياديين من حيث البت، وفقا لسياساتها واستراتيجياتها واحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية، في تنظيم إدارتها العامة بالاستناد إلى حكم القانون،

وإذ تعترف بتنوع الخبرات في نظم الإدارة العامة وكذلك بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل بلد،

وإذ تدرك أن فعالية الحكم تتطلب وجود إدارة عامة كفؤة وفعالة في جميع البلدان تستجيب لاحتياجات السكان، وتعزز العدالة الاجتماعية، وتضمن إمكانية حصول الجميع على خدمات رفيعة الجودة وأصول إنتاجية، وتتهيء بيئة تمكن من تحقيق تنمية مستدامة تركز على البشر،

وإذ تعيد تأكيد أهمية تحسين نوعية الإدارة العامة بالاستناد إلى جملة أمور منها اتباع نهج يقوم على المشاركة فيما يتعلق بالتنمية،

وإذ تعترف بدور الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على كفاءة الحفاظ على الخدمات والوظائف الحكومية الجوهرية الأساسية أثناء الأزمات وعلى صوغ استراتيجيات لإعادة بناء إدارة عامة قادرة على البقاء في البلدان التي تمر بمرحلة تأهيل وتعمير لاحقة للمنازعات،

وإذ تحيط علما بأن منظومة الأمم المتحدة، استجابة منها لطلبات الدول الأعضاء الراغبة في ذلك، قد أسهمت في دعم الإدارة العامة في تلك الدول بما يجعلها تشمل جوانب الحكم بمعناه الأعم، بما في ذلك تحقيق الإصلاح

٣ - تقرر الإذن، في حدود الموارد القائمة وعلى نحو يتسق مع الوفاء على نحو فعال بولاية البعثة، بتجديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها تسعة أشهر وثلاثة عشر يوما، أي حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وفقا لتوصيات الأمين العام؛

٤ - تطلب إلى حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الفواتيميالي اتخاذ إجراءات فعالة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين الثالث والرابع لمدير البعثة والامتنال التام لالتزامتهما بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان وبالجوانب المتصلة بحقوق الإنسان من الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين؛

٥ - تعيد تأكيد أهمية تعهد الطرفين بمواصلة تقديم دعم ممكن للبعثة وأي تعاون قد تحتاجه لتنفيذ مهامها، وبخاصة فيما يتعلق بأمن أفراد البعثة؛

٦ - تشجع الطرفين على السعي إلى التبكير، إلى أقصى حد، في عقد اتفاق نهائي للسلام؛

٧ - تطلب إلى الطرفين اتخاذ كل ما يلزم من خطوات لإزالة معاناة السكان المدنيين فضلا عما يلزم من تدابير ترمي إلى بناء الثقة بينهما؛

٨ - تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لبناء المؤسسات والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها البعثة، بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها، بهدف تيسير تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، وبخاصة عن طريق تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لعملية إقرار السلم في غواتيمالا الذي أنشأه الأمين العام؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يبقي الجمعية العامة على علم تام بتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ١٠٢

٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦

٢٢٥/٥٠ - الإدارة العامة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان طنجة^(١) الذي اعتمده مؤتمر البلدان الأفريقية لوزراء الخدمة المدنية المعقود في المغرب في ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

برامج تدريبية للخدمة العامة أو تحسينها، وتعزيز شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلا عن توفير بيئة مواتية لأنشطة القطاع الخاص، حسب الاقتضاء، والنهوض بدور المرأة ومشاركتها في الإدارة العامة، وتطوير القدرات الشاملة لعدة قطاعات والقائمة على مراعاة متطلبات الجنسين والمتعددة التخصصات، والكفيلة بدعم جميع مراحل عملية التنمية بالإضافة إلى تشجيع فرص مشاركة الجميع في كل مجالات القطاع العام؛

٨ - تؤكد من جديد أن على الحكومات في جميع البلدان تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، واضعة في اعتبارها علاقة الترابط والتعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان، وأن عليها أن تجعل المؤسسات العامة أكثر استجابة لاحتياجات الناس؛

٩ - تدعو الحكومات إلى تقوية قدراتها في مجال الإدارة العامة والإدارة المالية، من خلال الإصلاح الإداري والتنظيمي للقطاع العام، مع التأكيد على تعزيز الكفاءة والانتاجية والمساءلة، والقدرة على الاستجابة لدى المؤسسات العامة، وتشجع، حسب الاقتضاء، على تحقيق لا مركزية المؤسسات والخدمات العامة؛

١٠ - تدرك أهمية مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وتحت على تنمية القدرات الضرورية لتمكين الإدارة العامة من تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بأسلوب فعال ومنسق؛

١١ - تؤكد أهمية تعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية وتدعو إلى تعزيزها؛

١٢ - تشدد أيضا على أهمية زيادة التآزر والتعاون والتنسيق بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والأمانة العامة للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز من أجل كفالة الانتفاع على النحو الأمثل من القدرات الفنية والتقنية لمنظومة الأمم المتحدة؛

١٣ - تسلم بأن دور أنشطة وبرامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية هو مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على تحسين قدرتها على الاستجابة من حيث تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان، وعلى الأمم المتحدة أن تركز أنشطتها على المجالات التالية وفقا لما أوصى به فريق الخبراء في مجال الإدارة العامة والمالية العامة في تقريره؛

الديمقراطي والقانوني والقضائي، وتعزيز المجتمع المدني.

وإذ تدرك أن على الحكومات في جميع البلدان إضفاء الشفافية على إجراءاتها بغية تجنب كل أعمال الفساد ومكافحتها،

وإذ تؤكد المنافع التي يحققها لجميع البلدان تبادل الخبرات والآراء بغية تشجيع قيام تناهم أفضل وتحسين تطبيقات مختلف أدوار ووظائف الحكومة والإدارة العامة، وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان، بما في ذلك إجراء هذا النوع من المبادلات في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الأقليمي،

وإذ تدرك أهمية دور القطاع العام في عملية التنمية وتشدد على الحاجة إلى تحسين تنمية وإدارة موارده البشرية بعدة طرق منها اتخاذ تدابير تشجيعية مناسبة على الصعيد الوطني،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الإدارة العامة والتنمية^(١) وبالاقترحات الواردة فيه؛

٢ - تحيط علما أيضا بتقرير فريق الخبراء في الإدارة العامة والمالية العامة^(٢)؛

٣ - تحيط علما كذلك بتقارير الاجتماعات الإقليمية المعنية بالإدارة العامة والتنمية^(٣)؛

٤ - تعترف بأن هناك تحديات واتجاهات تواجه الحكومات الوطنية بأشكال مختلفة في ميدان الإدارة العامة؛

٥ - تؤكد من جديد أن الديمقراطية والحكم والإدارة الشفافين الخاضعين للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع أسس لا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي تركز على البشر؛

٦ - تشدد على أهمية الحكم والإدارة الشفافين والخاضعين للمساءلة في جميع المؤسسات العامة والخاصة الوطنية منها والدولية؛

٧ - تدرك الحاجة إلى أن تكون نظم الإدارة العامة سليمة وكفوءة ومجهزة جيدا بالقدرات والطاقت المناسبة عن طريق جملة أمور منها بناء القدرات، وتعزيز نقل التكنولوجيا وإمكانية الحصول عليها واستخدامها، ووضع

- (أ) تعزيز قدرة الحكومات على وضع السياسات، وإعادة تشكيل الهياكل الإدارية، وإصلاح الخدمة المدنية، وتنمية الموارد البشرية، والتدريب في مجال الإدارة العامة؛
- (ب) تحسين الأداء في القطاع العام؛
- (ج) الإدارة المالية؛
- (د) التفاعل بين القطاعين العام والخاص؛
- (هـ) التنمية الاجتماعية؛
- (و) تطوير الهياكل الأساسية وحماية البيئة؛
- (ز) القدرة القانونية للحكومات؛
- (ح) تأهيل وإعادة بناء الأجهزة الحكومية في الفترات اللاحقة للنزاعات؛
- (ط) إدارة برامج التنمية؛
- ١٧ - تدعو المجتمع الدولي إلى تهيئة بيئة دولية مواتية وإلى النظر في إمكانية توفير الموارد المالية الكافية وغيرها من الموارد لبرامج المساعدة الرامية إلى دعم الجهود الوطنية في مجال تعزيز فعالية الإدارة العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- ١٨ - توصي بأن يتخذ الأمين العام التدابير المناسبة لكفالة وجود أقصى قدر ممكن من التنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية؛
- ١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل وجود طرق تؤدي إلى تعزيز التنسيق والتماسك والانسجام في إدارة وتنفيذ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والتنمية؛
- ٢٠ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن الإدارة العامة والتنمية يتضمن معلومات عن تنفيذ هذا القرار.
- الجلسة العامة ١١٢
١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦
- ٢٢٦/٥٠ - مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور
- إن الجمعية العامة،
- إذ تشير إلى قراراتها بشأن الحالة في أمريكا الوسطى، ولا سيما القرار ٧/٥٠ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ الذي وافقت فيه، ضمن جملة أمور، على اقتراح الأمين العام تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السلفادور لمدة ستة أشهر أخرى، وطلبت إليه أن يقدم تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار،
- وقد حظرت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ عن بعثة الأمم المتحدة في السلفادور^(٧٤)، وفي الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من حكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني والمؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦^(٧٥)،
- ١٤ - تطلب إلى الأمم المتحدة وضع استراتيجيات، بناء على طلب البلدان الراغبة في ذلك، لإعادة بناء إدارة عامة قادرة على البقاء في البلدان التي تمر بمرحلة تأهيل وتعمير لاحقة للنزاعات؛
- ١٥ - تدعو مؤسسات بريتون وودز وجميع وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة، إلى مساعدة الدول الأطراف التي تضطلع ببرامج لإعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، بناء على طلبها، على انتهاج سياسات وطنية ترمي إلى تحسين تنمية وإدارة مواردها البشرية بعدة طرق منها اتخاذ التدابير المناسبة؛
- ١٦ - تعترف بالجهود الوطنية المتزايدة التي تبذلها الدول الأعضاء لتوفير الموارد المالية الكافية وغيرها من الموارد من أجل تعزيز إدارتها العامة؛
- بلد يمزقه الصراع إلى أمة ديمقراطية مسالمة،